دور المجتمع المدني في التحول الديمقراطي

د. أيمن عبد الوهاب ـ مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية

تشكل دراسة المنظمات غير الحكومية أحد المداخل الرئيسية لدراسة العلاقة بين الدولة والمجتمع، وهى العلاقة التي تنطوي على آثار بالغة الأهمية في دفع عملية التحول الديمقراطي وإضفاء الطابع الديمقراطي على مؤسسات المجتمع، خاصة مع تزايد موجة المطالبة بإعادة النظر في دور الدولة والمجتمع بما يعطى الأخير مساحات أكبر.

فقد ساهمت العديد من التحولات الدولية والإقليمية في تغيير العديد من المعادلات والإستراتيجيات الدولية، والتي أفرزت بدورها مجموعة من السمات المميزة لنظام ما بعد الحرب الباردة، ومن هذه المعادلات تغير معادلة الحكم وفلسفته القائمة على قاعدة الفصل بين الديمقراطية والتقدم الاقتصادي، وتعميق فكرة الاعتماد المتبادل بين الشعوب تحت مظلة عولمة «المشكلات الإنسانية»، وبالتالي القبول بدور متزايد ـ وإن كان متدرجًا ـ لفاعلين دوليين جدد مثل المنظمات الدولية غير الحكومية.

فطابع العولمة الذي اكتسبته مشاكل الإنسانية الراهنة أصبح يدفع بالمجتمع المدني نحو النزوع المتزايد إلى النضال. فمثلما تتكون هيئات

obeikan.com

جديدة مشتركة بين الدول لمعالجة قضايا تتجاوز الحدود القومية، تنشأ أيضًا مؤسسات جديدة للمجتمع المدني تتجاوز الحدود القومية بهدف زيادة تأثيرها على الأحداث والعمليات التي تشكل المجتمع العالمي.

كما لم تكن التطورات على المستوى الداخلي في غالبية البلدان النامية، بأقل من أن تدفع بمزيد من الاهتمام بالسياسات العامة ومحاولة التأثير فيها، لا سيما فيما يتعلق بالتحولات الاقتصادية وتأثيراتها السلبية على بعض قطاعات المجتمع.

ولذا، تم تجاوز النظرة التقليدية للمنظمات غير الحكومية من قبل الحكومات والمنظمات الدولية ومؤسسات التمويل العالمية، وبرزت نظرة جديدة أوسع لدور المجتمع المدني نفسه، وهو ما انعكس بالتبعية على أدوار وآليات هذه المنظمات غير الحكومية، والتي يمكن أن نرصد بعضها في التالي:

- اتساع أجندة العمل الأهلي لتتجاوز تلك المرحلة القاصرة على مجالات البر والأعمال الخيرية ومجالات تحسين سبل المعيشة بشكل عام فى مجالات التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية إلى مرحلة المشاركة فى صياغة أولويات القضايا الدولية وتعميق مجالات عملها تجاه قضايا السلام والديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين والفقر والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، الأمر الذي أصبحت معه المنظمات غير الحكومية فاعلًا دوليًّا في كافة المؤتمرات العالمية التي عقدتها الأمم المتحدة في السنوات الأخيرة.
- أصبحت المنظمات غير الحكومية تطرح كقطاع ثالث بين الحكومة والقطاع الخاص باعتبارها أحد المحفزات لمدخل تنموي جديد يستند إلى المبادرة الفردية والاعتماد على الذات، ويركز على الاندماج وتشغيل البنية الاجتماعية والاقتصادية للقواعد الشعبية التحتية .
- ساعد تطور وسائل الاتصال والتكنولوجيا الحديثة فى بلورة دور المنظمات غير الحكومية وربطها معًا، سواء من خلال التشبيك على المستوى الدولي كما هو الحال بالنسبة لمنظمة سيفيكس «التحالف العالمي لمشاركة المواطنين»، حيث تضم المنظمات المانحة والمتلقية، أو من خلال إيجاد ما يمكن تسميته « بإعلام المنظمات غير الحكومية».

obeikan.com

وتعد ملامح التغيير التي اكتنفت المنظمات غير الحكومية كبيرة، وهى مرشحة لمزيد من التغيير، لا سيما فى البلدان النامية، وهو ما تجلى فى تزايد الاتجاه نحو تعظيم دور هذه المنظمات فى تحديد ورسم السياسات العامة فى دولها، وإن كان من الضرورى هنا التأكيد على مجموعة من التحديات والقيود التى يمكن أن تواجه تلك المنظمات باعتبارها محددات لإمكانيات انطلاق دور المجتمع المدنى من عدمه فى البلدان النامية، ومنها بطبيعة الحال المملكة المغربية مثل:

- مستوى التنمية الاقتصادية المتحقق فى الدولة باعتباره محددًا لشكل ومسار المنظمات غير الحكومية، كما أن توافر الطبقة الوسطى يعد محددًا إضافيًّا لا يمكن تجاهله، حيث إن وجود هذه الطبقة، إلى جانب توافر مستوى معقول من التنمية يعظم من فرص مساهمة تلك المنظمات فى التنمية.
- إن تفاعل المنظمات التطوعية التقليدية القائمة على المساعدة الاجتماعية والبر المعروفة والقائمة فى بلدان العالم والمنظمات غير الحكومية الحديثة، لا شك أنه يضيف أبعادًا أخرى أكثر ديناميكية، يمكن معها تحقيق حركة انتقال أعمق وأقوى فى مجالات التنمية، وفى العلاقات التضامنية بين أفراد المجتمع خاصة في الدول الأقل نموًّا.
- إن الخصوصية المجتمعية تواجه بنظام عالمي يفرض نفسه بكل من قوة السوق ووسائل الإعلام والاتصال التى تخترق الحياة البشرية فى أرجاء العالم. ولذلك تبدو المواجهة فى غير صالح

تلك المجتمعات النامية، وبالتالي فالمطلوب هو مواكبة هذه التطورات والعمل من داخل هذا النظام بنفس أسلوبه حتى يمكن الاستفادة مما يتيحه من فرص وإمكانيات لن تتحقق فى حالة مواجهته والوقوف ضده.

واتساقًا مع هذه القيود أو الفرص، يمكن فهم مغزى بروز مفهوم المجتمع المدني وتردده على نطاق واسع داخل أوساط المثقفين والنخب المصرية والعربية خلال العقد الأخير من القرن الماضي، بل وانتقاله لمكان الصدارة كأحد مفردات الخطاب السياسي للعديد من القوى السياسية المصرية والعربية.

فقد سعى مؤيدو هذا المفهوم إلى ربطه بمجموعة المتغيرات الدولية والإقليمية، والمتعلقة منها على وجه الخصوص، بالتحرر الاقتصادي والمشروع الفردي والابتعاد عن التخطيط المركزي، إلى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطي، وتراجع الإنفاق العام للحكومات، وهو الاتجاه الذى برز منذ أوائل الثمانينيات ليحل محل النموذج التنموي الذى كان سائدًا فى معظم البلدان النامية، وقام على طبيعة تداخلية من قبل الدولة، وارتبط بنظام سياسي سلطوي يعتقد أن عملية التنمية تحتاج إلى سلطة مركزية قوية.

هذا التغيير الذي شهده النظام الدولي والذي فرض تغيرًا في بعض آلياته المتعلقة بدور عالمي للمجتمع المدني، فرض بالتبعية تلك العلاقة الرابطة بين المجتمع المدني على المستوى الإقليمى (المستوى المحلي)

والمستوى العالمي، كما أنه يبرز أهمية دراسات الحالة وموقع الخصوصية المرتبط بدرجة تطور علاقة الدولة بالمجتمع المدني.

أولا: مفهوم المجتمع المدني وتطوره

مر المفهوم بعدة تطورات خلال المراحل الزمنية المختلفة في المجتمعات الديمقراطية الليبرالية بشكل أفرز معه عددًا من المعاني الجديدة في كل مرحلة تحمل في جنباتها مطالب جديدة. ومن المعروف أن مفهوم المجتمع المدني قد غاب من النظرية السياسية عقودًا طويلة خلال القرن العشرين لفقدانه موطئ قدم في النظريات الاجتماعية والسياسية والقانونية الأساسية التي سادت خلاله في الغرب وفى الشرق.

ووفقًا لبعض النظريات فإن المجتمع المدني يمثل العملية الديمقراطية، كما أن هناك ربطًا بينه وبين العديد من المفاهيم السياسية وفى مقدمتها مفهوم جماعات المصالح، حيث ترجع هذه الرابطة إلى كتابات أرسطو حول العلاقة بين صراع الفئات الاجتماعية وطبيعة النظام السياسي السائد مرورًا بفلسفة هيجل ـ أول من أكد التمايز بين المجتمع والدولة ـ حول المجتمع المدني الذي يتكون من مصالح اجتماعية متعددة، ويتمايز عن الدولة فلا يتطابق معها ولا يسقط بسقوطها. وبشكل عام يمكن الحديث عن ثلاث مدارس فكرية كبرى تناولت مفهوم المجتمع المدني، وهى المدارس الليبرالية والهيجلية والماركسية التى شكلت فيما بينها مساحات مشتركة ساهمت في تطوير المفهوم.

ويمكن التأكيد على عدد من المقولات الرئيسية، نذكر منها:

- تغير عملية التقييم الخاصة بدور مؤسسات المجتمع المدنى، حيث إن عملية التقييم الراهنة تفرض التعامل مع المجتمع المدني كمساحة أكبر من مجرد تقييم أدائه المؤسسي أو الوقوف على حدود الإسهام الاقتصادي والاجتماعي إلى نطاق أوسع تشمل مدى قدرته على تطور ونشر الثقافة المدنية ووجود نخبة مؤمنة بهذه الثقافة على رأس المؤسسات المدنية، ومدى توافق الخبرة الميدانية للمؤسسات مع أجندة العمل الجديدة.
- وأن توضع هذه العملية التقيمية فى ضوء السياق الجديد الذى يحكم الكثير من التفاعلات السياسية والمجتمعية. فالملاحظ أن حجم التفاعل بين الضغوط والمطالب الخارجية والداخلية، قد ساهم فى تغيير البيئة الداخلية، وتحديد حيز نشاط وفاعلية القوى المدنية ومؤسساتها، بالإضافة إلى مساهمتها في بلورة بعض اتجاهات تحرك تكوينات المجتمع المدني نحو أدوار جديدة استنادًا على أجندة غير تقليدية بلورتها متغيرات الواقع الدولي والمحلى.
- إن العلاقة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدني ليست دائمًا على طرفي نقيض، وبالتالي يصبح من الصعب تقبل فكرة الصراع بين الدولة والمجتمع، كما يحاول البعض طرحه كنتيجة ثابتة لضعف وعجز الدولة عن الوفاء بالوظائف المنوطة بها.

- إن المجتمع المدني يرتبط بالأساس بوجود مؤسسات ومنظمات غير حكومية، ومن ثم يتوافر فاصل معين بينها وبين الدولة وأجهزتها.
- قدرة مؤسسات المجتمع المدني على طرح صيغة أصلية مع غيرها من الهياكل المؤسسية «للبناء الديمقراطي» تتوافق مع خصوصية التشكيلات الاجتماعية فى تلك الدولة.

واتساقًا مع المقولات السابقة، تبرز العلاقة الارتباطية بين العملية الديمقراطية وحيز وجودها وارتباطها بوجود مجتمع مدني قوي. فالديمقراطية معناها الإدارة السلمية للمجموعات المتصارعة والمصالح المتباينة، وهو ما يتوافق مع مضمون تعريف المجتمع المدني والذي ينظر إليه على «أنه الرابطة المثلى بين المواطنين والحكومة، وهو الوسيلة المثلى لتوزيع المشاركة الشعبية. وهنا يمكن تقديم تعريف موجز لمقولة المجتمع المدني بأنه مجموعة القيم والأعراف التى يقبلها المجتمع المنظم على نحو سلمى، طوعيًّا.

وهذا القبول الطوعي هو بالضرورة نتاج للثقافة الأم الأوسع وثقافة قائمة بذاتها تتركز حول العمل الطوعي العام والمنهجي فى إطار ديمقراطي. ووفق هذا التعريف فإن المجتمع المدني يشمل كل المنظمات والتجمعات المدنية غير الساعية للوصول إلى السلطة والتي تتوسط بين الأفراد والدولة.

كما يمكن بيان مفهوم المجتمع المدني من منظور مقارب بأنه «مجموعة من التنظيمات التطوعية المستقلة نسبيًّا، والتي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها أو تحقيق منفعة جماعية للمجتمع ككل، وهي في ذلك ملتزمة بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والإدارة السليمة للتنوع والخلاف». إذن ينطوي مفهوم المجتمع المدني على ثلاثة أركان رئيسية: أولها، الفعل الإرادي الحر (مبادرات أهلية)، ثانيها، وجود إطار تنظيمي، أي وجود تراضٍ واتفاق بخصوصه. أما ثالثها، فهو الركن الأخلاقي والسلوكي، ويشير إلى الثقافة المدنية (قبول الاختلاف، والتسامح والتعاون، والإدارة السلمية للخلافات والصراعات).

ثانيًا: المجتمع المدنى المصرى

يصبح من الضرورى والمنطقى التساؤل عن دور الجمعيات والنقابات كمؤسسات كمدنية فى تدعيم العملية الديمقراطية، وأيضًا محاولة تحديد مسئولية الجمعيات الأهلية والنقابات عن ضعف الأحزاب، وتحديد المشكلات الأساسية التى تعوق فاعليتها وسبل حلها.

ورغم الإقرار المسبق بصعوبة تقديم إجابات حاسمة أو على الأقل تحديد حيز المساهمة فى عملية التنمية أو التحول الديمقراطي، فإنه يمكن التأكيد على مجموعة من السمات الضرورية للوقوف على حدود الرهان على المجتمع المدنى المصري:

ـ إن الوقوف على أداء المؤسسات المدنية أو الأهلية وقدرتها على القيام بالمهام المنوط القيام بها مثل التدريب على التنافس والمشاركة، تظل محددًا رئيسيًّا للمقارنة بين تباين مستويات التجارب الديمقراطية.

ـ ضعف الدور التنموى وانقطاع الدور الثقافى أو غيابه بالنسبة للجمعيات الأهلية والنقابات، ساهم فى تقييد دور التنظيمات الأهلية وفلسفتها عند حدود التكافل الاجتماعى وتقديم الأعمال الخيرية.

ـ صعوبة قياس حدود مساهمتها فى الحد من النزاعات السلطوية فى الحكم أو حجم مساهمتها فى دمقرطة مؤسسات المجتمع وإشاعة القيم الديمقراطية، ومن ثم دعم عملية التطور الديمقراطى.

إشكاليات إسهام المجتمع المدنى

ـ الخصوصية هنا تعني درجة تطور مؤسسات المجتمع ودورها ومسئولياتها، ومنظومة القيم التى تسعى لترسيخها. وهما يمكن الإشارة إلى أهمية تحليل مجموعة من النقاط، ممثلة فى: النخبة القائمة، المؤسسات، الثقافة الحاكمة، درجة الوعي والنضج المؤسسى.

ـ أهمية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني من منطلق:

* التعاون والتفاعل الوثيق يؤدي إلى تقوية الممارسة الديمقراطية.

* التعاون والتفاعل الوثيق يؤدي إلى زيادة كفاءة عملية إدارة الموارد.

* مسئولية الدولة عن كفاءة النشاط الاقتصادي، والحد من غلو الرأسمالية، وطرح عدالة التوزيع.

ـ العلاقة بين الحكم الرشيد بالتنمية الإنسانية (والاهتمام بالناس كمواطنين)، تطرح:

* مسألة قصور القدرات الإنسانية عن تحقيق مستوى الرفاه الإنساني المستحق للناس.

* الفقر يؤدي إلى حالة من الضعف الاجتماعي والسياسي.

* الفقر يؤدي إلى حرمان الناس من حقوقهم كمواطنين.

تقودنا المحاور السابقة إلى مجموعة من التساؤلات المرتبطة بالواقع، والتي تنطوي بدورها على خصائص الحكم الرشيد وفاعلية المجتمع المدني المصرى.

التساؤل الأول، هل لدينا مؤسسات مجتمعية قوية، قادرة على توفير نمط أو شكل الحكم الرشيد والمتمثلة في:

ـ الرقابة.

ـ المساءلة.

ـ ضمان فاعلية الضبط للشفافية، بمعنى ضبط النشاط الهادف للربح، مثل حالة جمعيات حماية المستهلك.

أما التساؤل الثاني، فيتمحور حول إمكانية تطبيق الحكم الرشيد (الجيد) على مؤسسات المجتمع المدني، من زاوية التأثير على النظام السياسي. والإجابة ترتبط بأهمية دراسة وتحليل:

ـ الخصائص الذاتية للجماعة القائمة على مؤسسات المجتمع المدني.

ـ درجة الاستقلال.

ـ الإطار السياسي.

ـ نوع السياسات العامة.

ـ الثقافة السياسية.

في حين يثير التساؤل الثالث، كيفية تنمية المجتمع المدني، وذلك من خلال:

ـ تحويل المجتمع المدني إلى ما يشبه الحركة المجتمعية.

ـ أن يعمل المجتمع المدني على دفع العمل الاجتماعي الجماعي.

obeikan.com

ـ توفير التمويل الذاتي.

ـ القدرة على الاستمرار.

هذه التساؤلات تطرح بدورها مجموعة الإشكاليات المرتبطة بواقع العمل الأهلي في الدول العربية، وحدود إمكانية الرهان على المجتمع المدني.

التساؤلات السابقة، تطرح مجموعة من الإشكاليات، هي:

الإشكالية الأولى، ترتبط بدرجة توافر المعلومات والبيانات؛ إذ تؤدي المعلومات المتاحة إلى:

ـ تقديم صورة غير دقيقة.

ـ إطلاق الأحكام العامة.

ـ عدم القدرة على وضع خطط دقيقة.

ـ صعوبة تحديد حجم الإسهام.

أما الإشكالية الثانية، تتعلق بالإطار القانوني والسياسي، وتأثيرها في البيئة العامة:

ـ حدود القانون وقدرته على إطلاق حرية المنظمات الأهلية.

ـ التعامل مع القانون بشكل وظيفي.

ـ طبيعة المناخ السائد (ثقافي وأيديولوچي).

obeikan.com

ويطرح فلسفة العمل الأهلي **الإشكالية الثالثة**، حيث يرتكز العمل الأهلي في مصر على البعد الخيري الرعائي وتقديم المساعدات، وهو ما يعني:

ـ ضعف المفهوم التنموي وعمليات التمكين (غياب الإستراتيچية).

ـ جمعيات ونقابات تعمل على تخفيف حد الفقر.

ـ توفير نوع وقدر من شبكات الأمان الاجتماعي.

وتتمثل **الإشكالية الرابعة**، في مظاهر الخلل:

ـ هناك سوء توزيع في الجمعيات الأهلية على مستوى الدول العربية.

ـ هناك تركز في ميدان العمل الأهلي (جمعيات المساعدات الاجتماعية، الجمعيات الثقافية والعلمية والدينية، جمعيات تنمية المجتمع).

ـ التمويل.

ـ هناك خلل في التوزيع بين المناطق الحضرية والبدوية والريفية.

ـ تفاعل وتباين ثقل المنظمات وفقًا لموقعها في النظام السياسي.

الإشكالية الخامسة، ترتبط بالبناء المؤسسي، فهناك غالبية من التنظيمات الأهلية تفتقر للفاعلية رغم تمتعها بهيكل مؤسسي.

أما **الإشكالية السادسة**، غياب التفاعل المشترك بين القطاعين الأهلي والخاص بعيدًا عن الدراسة.

obeikan.com

في حين تتعلق **الإشكالية السابعة**، بالعلاقة بين المحليات والجمعيات الأهلية: علاقة تنافسية.

ـ تفعيل اللامركزية عبر تفعيل دور المجالس المحلية أو الهيكل الشعبية.

ثالثًا: فلسفة العمل الأهلى

التأكيد على الحق في التنمية كفلسفة حاكمة لمواد القانون، بما يعنى أن أدوار الجمعيات الأهلية سواء كانت تنموية أو خيرية يجب أن تستند إلى قاعدة حقوقية. وفى هذا السياق، يمكن التأكيد على ثلاثة أهداف رئيسية، هى:

ـ السعى نحو مواكبة التغيرات الاقتصادية التى اكتنفت المجتمع فى ظل سياسات السوق.

ـ مراعاة المتطلبات الاجتماعية.

ـ تخفيف قبضة الجهة الإدارية.

عناصر الخلل الداخلي

ـ الشخصنة/ / المؤسسية.

ـ عمل عشوائي.

ـ ضعف التمويل.

ـ ضعف التطوع.

obeikan.com

ـ نخبة غالبية خبرتها قاصرة على العمل الخيري.

ـ غياب الشفافية.

عناصر الخلل الخارجي

ـ بيئة سياسية وتشريعية غير محفزة (جمعيات ونقابات وتعاونيات).

ـ دور الحكومة في توظيف العمل الأهلي.

ـ الرسائل المضطربة لدور الخارج (منتدى المستقبل).

ـ التمويل الأجنبي.

ـ الدور السياسى المتصاعد للمنظمات (الاتفاق على المجال المدنى والمجال السياسى).

آليات التفعيل

ـ دور الاتحاد العام للجمعيات(إعادة تشكيله، وتحديد فلسفته من خلال القانون الجديد).

ـ زيادة التشبيك (وأن ينص القانون الجديد عليها).

ـ زيادة دعم القدرات لمنظمات العمل الأهلى.

ـ زيادة أعداد منظمات المظلة.

ـ التركيز على الدور الثقافى والإعلامي (هناك أزمة ثقة).

obeikan.com

نحو إستراتيجية جديدة

ـ **المدى القريب:** تتبلور فى مجالات متعددة تمثل نقطة الانطلاق نحو:

- زيادة أعداد الجمعيات الكبرى (المظلة).
- بناء شبكة كبيرة تجمع المنظمات الحقوقية والدفاعية،وهنا يجب أن ننقد أنفسنا.
- إعادة تنظيم الاتحاد العام للجمعيات.
- تجاوز أزمة الثقة القائمة بين المنظمات الحقوقية والمجتمع.
- تعميق ثقافة المؤسسة في العمل الأهلى.
- الاهتمام بالإعلام في زيادة الوعي بالعمل الأهلى.

المدى البعيد

- يعاد تنظيم العمل الأهلى وفق رؤية وفلسفة حقوقية، تنطلق من حق المواطن في التنمية والعيش الكريم.
- القضاء على الخلل القائم بين الجمعيات الأهلية وتوزيعاتها، سواء في مجالات معينة دون أخرى، أو جغرافيًّا على مستوى الجمهورية.
- أن يتوافق العمل الأهلى مع التمكين للمجتمع، وليس احتياجات (ربطه بالتنمية).
- دمج المزيد من شرائح المجتمع في العمل الأهلي: رجال الأعمال، الإعلاميين، الشباب.

obeikan.com